

Distr.
GENERAL

A/RES/51/22
6 December 1996

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١٥٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/51/L.23)]

٢٢/٥١ - إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة تلك التي تدعو إلى تنمية العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون لحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تستذكر قراراتها العديدة التي دعت فيها المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لإنهاء التدابير الاقتصادية القسرية،

وإذ يساورها قلق بالغ إزاء القوانين الاقتصادية القسرية التي سنّت مؤخرا والتي تتجاوز الحدود الإقليمية مما يخالف قواعد القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة وأهدافها،

وإذ ترى أن الإسراع بوضع حد لهذه التدابير يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها والأحكام ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية،

١ - تعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لرفاه شعبها وفقا لخططها وسياساتها الوطنية؛

٢ - تدعو إلى الإنهاء الفوري للقوانين الإنفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتفرض جزاءات على شركات وأشخاص تابعين لدول أخرى؛

٣ - تدعو أيضا كافة الدول إلى عدم الاعتراف بما تفرضه دولة من جانب واحد من تدابير اقتصادية قسرية أو تشريعات تتجاوز حدود إقليمها؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين بندا بعنوان "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي".

الجلسة العامة ٦٧

٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦